المستحيل اقامة مجتمع دولي يحكمه القانون مع وجود الاحتلال بالقوة . لكن أميركا وضعت كامل قوتها من أجل افشال جميع المشاريع في الجمعية العامة كما فعلت في مجلس الامن . ولو نحن أخذنا المشروعين الاسيوي واللاتيني اللذين نالا ٥٦ و٥٤ صوتا في تلك الدورة الطارئة لوجدنا ان الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء كانت متفقة على طلب الانسحاب وقد علق المستشار الاول في القانون الدولي John Lawrence Hargrave للوفد الدائم الاميركي لدى الامم المتحدة على كل ذلك بما يلي : « ان المادة ٥١ من الميثاق واضحة في ان استعمال القوة كحق لا يجوز الا اذا تعرضت الدولة لهجوم مسلح ولم يقم الدليل قط ان اسرائيل تعرضت لمثل هذا الهجوم. أما حجتها في **الحرب الوقائية** فلا أعرف أي عضو آخر في الامم المتحدة لجأ الى المادة ٥١ لتبرير حرب كالحرب التي شنتها . ولو افترضنا جدلا ان حشد جيوش مصر في سيناء واغلاق المضائق كان تهديدا لها فحربها الخاطفة أزالت هذا التهديد ولم يعد هنالك ثمة مبرر لبقائها في الاراضي الواسعة التي احتلتها وانعدم حقها تماما ان توجد على ارض اجنبية . ان المنظمة نتيجة للموقف الاميركي عجزت عن فرض سلطتها حين طلبت وقف اطلاق النار بدون تراجع »(٣). ويتابع فيقول « ان الخيارات التي ارغمت عليها الامم المتحدة بضغط اميركا لم تكن قانونية قط لكنها ارادت استغلال الانتصار الاسرائيلي الى أبعد حد ممكن . وهنالك سبب آخر وهو ان الوضع الداخلي في اميركا لم يكن ليقنعها بعكس ذلك ».

هذه هي المواقف التي انعكست في الفلسفة التي قام عليها القرار ٢٤٢ . ان طلب انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة الذي كان في حزيران ١٩٦٧ شعورا **شبه غريزي** لدى معظم الدول الاعضاء ناشئا عن مفهوم للميثاق أصبح في تشرين الثاني (نوفمبر) بعد ستة أشهر **تنازلا** رئيسيا من قبل اسرائيل واميركا — حتى لقد جاء تنازلا ضمن حدود بدليل عدم ورود «ال» التعريف «The» قبل «اراض» (في النص الانكليزي) مما ترك مجالا للتساؤل ان كان مجلس الامن يتوقع Envisaged الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة بعد ٤ حزيران (يونيو) . ومقابل مبدأ الانسحاب طلب من العرب انهاء جميع حالات الحرب والاقرار بحق اسرائيل في ضمانات الامن الاساسية وفقا للميثاق وحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية . أما اسرائيل فطلب منها ان تقبل مبدأ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وان يقبل الطرفان مبدأ وجود مناطق مجردة »(٤) ويختم Hargrave هذا المقطع بقوله :

« كانت النتيجة واضحة : ان جعل التزامات اسرائيل بالتخلي عن الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة مشروطة بموافقة العرب على حل شامل جعل الامم المتحدة — ماديا (والبعض يقول قانونيا) عاجزة ومشلولة ان تنجز بذاتها حلا بالقوة وان تعطي موافقتها لتحقيق حل فرضته اسرائيل بالقوة »(٥).

٤ — مهمة يارنغ :

عين الامين العام السفير السويدي غونار يارينغ ممثلا خاصا له ليقوم بالاتصالات المنوه عنها من الفقرة الثالثة من القرار ٢٤٢ . وتسلم السيد يارينغ مهمته في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) وقام مباشرة باتصالات مع الجمهورية العربية المتحدة ، والاردن ، واسرائيل . ومنذ اللحظة الاولى لابتداء مهمته أخذت اسرائيل تضع العراقيل امامه . فقد أصرت على ان حل مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن ان تتم الا بمفاوضات مباشرة بين الفرقاء تنتهي بمعاهدة سلام ، واقترحت جدول أعمال يتضمن المشكلات السياسية والقانونية والارضية والامنية والملاحية والاقتصادية .